

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

تحديث لاهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

لنشر على النحو التالي:

في مكسيكو سيتي (بالتوقيت الصيفي لمنطقة الوسط) ١٠:٠٠ صباحا، ٢٤ يوليو ٢٠١٤
في واشنطن العاصمة (بالتوقيت الصيفي للساحل الشرقي): ١١:٠٠ صباحا، ٢٤ يوليو ٢٠١٤

استمرار التعافي العالمي غير المتوازن

- تم تخفيض توقعات النمو العالمي لعام ٢٠١٤ بمقدار ٠,٣% لتصل إلى ٣,٤%، انعكاسا لتركبة النمو الضعيف في الربع الأول من العام، ولا سيما في الولايات المتحدة، والآفاق الأقل تفاؤلا بالنسبة للعديد من الأسواق الصاعدة. وإذ يُتوقع أن تحقق بعض الاقتصادات المتقدمة نموا أقوى إلى حد ما في العام القادم، يظل النمو العالمي المتوقع لعام ٢٠١٥ عند مستوى ٤%.
- ومن المتوقع أن ينتعش النمو العالمي اعتبارا من الربع الثاني من عام ٢٠١٤، حيث ينتظر أن يكون لبعض مسببات الضعف الأساسية في الربع الأول من العام، مثل تصحيح المخزون في الولايات المتحدة، آثار مؤقتة فحسب، بينما تؤدي سياسات البلدان، بما فيها الصين، إلى تحييد أثر المسببات الأخرى. لكن آثار انتكاسة الربع الأول من العام لن تزول إلا بصفة جزئية.
- ولا تزال مخاطر التطورات السلبية غير المتوقعة ماثرا للقلق. فمن الممكن أن تؤدي المخاطر الجغرافية-السياسية إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط. وتتضمن مخاطر السوق المالية ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل عن المستوى المتوقع في الولايات المتحدة وعودة فروق المخاطر وحالة التقلب بعد أن شهدا انخفاضا في الآونة الأخيرة. ويمكن أن يستمر ضعف النمو العالمي لمدة أطول نظرا لغياب الزخم القوي في الاقتصادات المتقدمة رغم الهبوط الكبير في أسعار الفائدة وتراجع العوامل الأخرى الكابحة للتعافي. وفي بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى، يمكن أن نشهد استمرارا أطول أمدا للآثار السلبية الواقعة على النمو بسبب قيود العرض وتأزم الأوضاع المالية على مدار العام الماضي.
- وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، يتعين إجراء إصلاحات هيكلية عاجلة لسد ثغرات البنية التحتية، وتعزيز الإنتاجية، ورفع معدل النمو الممكن.

أرقام النمو العالمي والإقليمي في هذا التقرير المعني بمستجدات آفاق الاقتصاد العالمي محسوبة باستخدام أوزان معدلة لتعادل القوة الشرائية (راجع الإطار) ومن ثم فهي غير قابلة للمقارنة مع الأرقام الواردة في عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال، كان النمو العالمي لعام ٢٠١٥ سيبلغ ٤% في عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إذا تم حسابه باستخدام الأوزان المعدلة.

صندوق النقد الدولي



انخفض النمو العالمي بدرجة أكبر من المتوقع في الربع الأول من عام ٢٠١٤ ليصل معدلته السنوي إلى ٢,٧٥% بعد أن بلغ ٣,٧٥% في النصف الثاني من عام ٢٠١٣- أي أقل بنحو نصف نقطة مئوية مما كان متوقعا في عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وبالرغم من بعض المفاجآت الإيجابية غير المتوقعة في النشاط الاقتصادي - في اليابان، وكذلك في ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة - فقد سيطرت على المشهد أربع مفاجآت سلبية.

ففي الولايات المتحدة، تبين أن حجم المخزون الزائد في نهاية ٢٠١٣ تجاوز المستوى المتوقع، مما أسفر عن تصحيح أكبر. وبسبب الشتاء القارس زاد انخفاض الطلب، وسجلت الصادرات تراجعا حادا بعد أن بلغت مستوى مرتفعا في الربع الرابع من العام، وانكمش الناتج في الربع الأول من ٢٠١٤. وفي الصين، تراجع الطلب المحلي بأكثر من المتوقع، في انعكاس لجهود السلطات لكي تكبح نمو الائتمان بالإضافة إلى التصحيح الذي حدث في النشاط العقاري. وفي روسيا، سجل النشاط تباطؤا حادا مع ازدياد ضعف الطلب نتيجة للتوترات الجغرافية-السياسية. وفي عدد آخر من اقتصادات الأسواق الصاعدة، انخفض النمو بدرجة تجاوزت التوقعات نظرا لضعف الطلب الخارجي، وعلى الأخص من الولايات المتحدة والصين، وكذلك بسبب انخفاض الطلب المحلي متأثرا بضعف نمو الاستثمارات في بعض الحالات.

وقد تحسنت الأوضاع المالية المتأزمة بعد صدور عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فزاد انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يرجع جزئيا إلى التوقعات التي ترجح وصول سعر الفائدة الرسمي المحايد إلى مستوى أكثر انخفاضا على المدى المتوسط؛ كما تراجعت مؤشرات التقلب المتوقع في الأسعار، وارتفعت أسعار الأسهم. ومع بلوغ التضخم في منطقة اليورو مستوى دون المتوقع في شهر إبريل، خفض البنك المركزي الأوروبي سعره الرسمي وقرر تطبيق تدابير مخففة أخرى في الاجتماع الذي عقده في يونيو الماضي. وفي هذه البيئة، تعافت تدفقات رأس المال إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة رغم ضعف النشاط بشكل عام، وانخفضت فروق العائد على السندات السيادية في الأسواق الصاعدة، واستقرت أسعار الصرف وأسعار الأسهم أو ازدادت قوة في بعض الاقتصادات.

وتشير المؤشرات القيادية إلى استعادة قوة التعافي العالمي في الربع الثاني من عام ٢٠١٤. ويتسق هذا مع الرأي القائل بأن الضعف غير المتوقع في الربع الأول من العام كان مؤقتا في معظمه، لأن الآثار المترتبة على عوامل مثل برودة الشتاء القارسة وتصحيح المخزون سوف تزول، كما أن هناك إجراءات بدأت تتخذ بالفعل على صعيد السياسات لمعالجة ضعف النمو في البلدان المختلفة، بما فيها الصين. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن العوامل الأساسية الداعمة للتعافي والمحددة في عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال قائمة، بما في ذلك اعتدال وتيرة الضبط المالي واتباع سياسة نقدية بالغة التيسير في معظم الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، يبدو أن جانبا من ضعف الطلب في الربع الأول من العام أكثر استمرارية، وخاصة في مجال الاستثمار على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يسفر عن انخفاض النمو العالمي في عام ٢٠١٤ مقارنة بالمتوقع في عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وعلى وجه الإجمال، يُتوقع ارتفاع النمو العالمي، المحسوب حاليا باستخدام تعادلات القوة الشرائية الجديدة لعام ٢٠١١ وفق برنامج المقارنات الدولية (راجع الإطار)، ليصل إلى ٣,٤% في عام ٢٠١٤ و ٤% في عام ٢٠١٥ (الجدول ١).

الجدول ١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي^١ (التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

محسوب على أساس سنوي مقارن									
من ربع عام رابع إلى آخر		الاختلاف عن توقعات عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ^٢			التوقعات				
التوقعات	التقديرات	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٣,٨	٣,٤	٣,٦	٠,٠	٠,٣-	٤,٠	٣,٤	٣,٢	٣,٥	الناتج العالمي ^١
٢,٤	١,٨	٢,٠	٠,١	٠,٤-	٢,٤	١,٨	١,٣	١,٤	الاقتصادات المتقدمة
٣,٠	١,٧	٢,٦	٠,١	١,١-	٣,٠	١,٧	١,٩	٢,٨	الولايات المتحدة
١,٦	١,٤	٠,٥	٠,١	٠,٠	١,٥	١,١	٠,٤-	٠,٧-	منطقة اليورو
١,٨	١,٨	١,٤	٠,١	٠,٢	١,٧	١,٩	٠,٥	٠,٩	ألمانيا
١,٦	١,٠	٠,٨	٠,١-	٠,٣-	١,٤	٠,٧	٠,٣	٠,٣	فرنسا
١,٢	٠,٨	٠,٩-	٠,٠	٠,٣-	١,١	٠,٣	١,٩-	٢,٤-	إيطاليا
١,٥	١,٧	٠,٢-	٠,٦	٠,٣	١,٦	١,٢	١,٢-	١,٦-	إسبانيا
٠,٦	١,٤	٢,٤	٠,١	٠,٣	١,١	١,٦	١,٥	١,٤	اليابان
٢,٢	٣,٤	٢,٧	٠,٢	٠,٤	٢,٧	٣,٢	١,٧	٠,٣	المملكة المتحدة
٢,٤	٢,٠	٢,٧	٠,٠	٠,١-	٢,٤	٢,٢	٢,٠	١,٧	كندا
٣,٧	٢,٧	٢,٨	٠,٠	٠,٠	٣,٢	٣,٠	٢,٣	٢,٠	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
٥,٠	٤,٨	٥,١	٠,١-	٠,٢-	٥,٢	٤,٦	٤,٨	٥,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٣
٠,٩	٠,٤-	٢,١	١,١-	١,٠-	٢,١	٠,٩	٢,٢	٣,٤	كومنولث الدول المستقلة
٠,٤	٠,١-	٢,٠	١,٣-	١,١-	١,٠	٠,٢	١,٣	٣,٤	روسيا
...	٠,٦-	٠,٦-	٤,٤	٢,٤	٤,٢	٣,٦	ما عدا روسيا
٦,٤	٦,٦	٦,٧	٠,١-	٠,٢-	٦,٧	٦,٤	٦,٦	٦,٧	آسيا الصاعدة والنامية
٦,٨	٧,٧	٧,٧	٠,٢-	٠,٢-	٧,١	٧,٤	٧,٧	٧,٧	الصين
٦,٦	٥,٦	٦,١	٠,٠	٠,٠	٦,٤	٥,٤	٥,٠	٤,٧	الهند ^٣
...	٠,٢	٠,٤-	٥,٦	٤,٦	٥,٢	٦,٢	مجموعة آسيان-٤ ^٤
٣,٥	٣,٠	٣,٤	٠,٠	٠,٤	٢,٩	٢,٨	٢,٨	١,٤	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٦	١,٩	١,٩	٠,٣-	٠,٥-	٢,٦	٢,٠	٢,٦	٢,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٢	١,٣	٢,٢	٠,٦-	٠,٦-	٢,٠	١,٣	٢,٥	١,٠	البرازيل
٣,٤	٣,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٦-	٣,٥	٢,٤	١,١	٤,٠	المكسيك
...	٠,٢	٠,٢-	٤,٨	٣,١	٢,٥	٤,٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
...	٠,٢	٠,٠	٥,٨	٥,٤	٥,٤	٥,١	إفريقيا جنوب الصحراء
٢,٧	١,٧	٢,١	٠,٠	٠,٦-	٢,٧	١,٧	١,٩	٢,٥	جنوب إفريقيا
...	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٦,٢	٦,٣	٥,٨	للتذكير
٣,١	٢,٧	٢,٩	٠,٠	٠,٣-	٣,٣	٢,٧	٢,٤	٢,٦	البلدان النامية منخفضة الدخل
...	٠,٠	٠,٣-	٥,٣	٤,٠	٣,١	٢,٨	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
...	٠,٠	٠,٣-	٥,٣	٤,٠	٣,١	٢,٨	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
...	٠,١	٠,٠	٤,٦	٣,٥	١,٤	١,١	الواردات (سلع وخدمات)
...	٠,١	٠,٣-	٦,٤	٤,٧	٥,٧	٥,٧	الاقتصادات المتقدمة
...	٠,١	٠,٣-	٦,٤	٤,٧	٥,٧	٥,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥,٧-	٠,٩-	٢,٦	١,٧	٠,٠	٤,٣-	٠,١	٠,٩-	١,٠	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
٢,٧-	١,٤-	٢,٩-	٠,٤	١,٨	٣,٦-	١,٧-	١,٢-	١٠,٠-	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)
١,٨	١,٧	١,٢	٠,١	٠,١	١,٧	١,٦	١,٤	٢,٠	أسعار المستهلكين
									الاقتصادات المتقدمة

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية		٠,٢-		٠,١-		٠,٣		٠,٤		٠,٩		٦,١	
سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)													
على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)													
...	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٧
على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)													
...	٠,١-	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٦
على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)													
...	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من ٥ مايو إلى ٢ يونيو ٢٠١٤. والبلدان مرتبة تبعاً لحجمها الاقتصادي.

^١ أرقام النمو العالمي والإقليمي تستند إلى الأوزان الجديدة لتعادل القوة الشرائية والمستمدة من مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ الذي صدر مؤخراً (راجع الإطار) وهي غير قابلة للمقارنة بالأرقام الواردة في عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتمثل التقديرات والتوقعات الفصلية ٩٠% من الأوزان العالمية المحسوبة على أساس تعادل القوة الشرائية. ^٢ تقوم المقارنات على أساس التنبؤات الفُطرية في إبريل ٢٠١٤ والتي تم تجميعها باستخدام الأوزان المعدلة لتعادل القوة الشرائية. وترد التوقعات الموضوعية لأوكرانيا في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو ٢٠١٤، ولكنها مستبعدة من الأعمدة التي تقارن التنبؤات الجارية بالتنبؤات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي نظراً لأنها كانت مستبعدة آنذاك.

^٣ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم نمو الناتج على إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق. وتبلغ تنبؤات النمو المقابلة لإجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج ٤,٥% و ٤,٧% و ٥,٤% و ٦,٤% للسنوات ٢٠١٢/٢٠١٣ و ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٥/٢٠١٦، على الترتيب.

^٤ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيتنام.

^٥ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة ودبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر البرميل بالدولار الأمريكي ١٠٤,٠٧ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٣؛ ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود الأجلية ١٠٤,١٤ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠١٤ و ٩٩,٦٢ دولاراً في عام ٢٠١٥.

وننتقل إلى الاقتصادات المتقدمة الكبرى حيث يواصل النمو مسيرة التعافي في **الولايات المتحدة** مع استمرار تراجع العوامل المؤقتة. ولكن التعافي الأضعف في مجال الاستثمار يجعل تأثير الانتعاش المتوقع قاصراً على تعويض جزء من النتيجة الضعيفة للربع الأول من العام والتي تتعلق بالنمو السنوي. ومن المتوقع حالياً أن يبلغ النمو ١,٧% لعام ٢٠١٤، ثم يرتفع إلى ٣% في عام ٢٠١٥. أما **منطقة اليورو** فمن المتوقع أن يتحسن مسجلاً ١,١% في عام ٢٠١٤ و ١,٥% في ٢٠١٥، لكنه سيظل غير متوازن عبر بلدان المنطقة، مما يعكس استمرار التفتت المالي، وضعف الميزانيات العمومية في القطاعين الخاص والعام، وارتفاع البطالة في بعض الاقتصادات. وفي **اليابان**، مع ازدياد قوة الأداء عن المستوى المتوقع في الربع الأول من العام، تشير التوقعات الحالية إلى ارتفاع النمو مسجلاً ١,٦% في عام ٢٠١٤، إلى أن يتباطأ مسجلاً ١,١% في عام ٢٠١٥، وهو ما يرجع في الأساس إلى الإلغاء المزمع لدفعة التشييط المالي الحالية.

وفي **اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية**، من المتوقع حالياً أن يبلغ النمو ٤,٦% في عام ٢٠١٤ ثم يرتفع إلى ٥,٢% في ٢٠١٥. وفي **الصين**، لجأت السلطات إلى اتخاذ تدابير محدودة وموجهة على صعيد السياسات لدعم النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من العام، بما في ذلك منح تخفيف ضريبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعجيل بالإفناق الضريبي والإفناق على البنية التحتية، وإجراء تخفيضات موجهة في نسب الاحتياطي الإلزامي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يبلغ النمو ٧,٤% في عام ٢٠١٤. أما في العام القادم فيتوقع أن يسجل النمو بعض الانخفاض ليصل إلى ٧,١% مع انتقال الاقتصاد إلى مسار من النمو القابل للاستمرار، وإن ظلت الآفاق المنتظرة مرتبطة إلى حد كبير بهدف الحكومة. وفي **الهند**، يبدو أن انخفاض النمو قد بلغ منتهاه، ومن المتوقع أن يزداد النشاط بالتدريج بعد تحسن مزاج الأعمال عقب فترة الانتخابات، مما يعوض الأثر السلبي للرياح الموسمية على النمو الزراعي. وفي عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى، تم تخفيض توقعات النمو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ففي **البرازيل**، يؤدي تأزم الأوضاع المالية واستمرار ضعف ثقة الأعمال والمستهلكين إلى كبح النشاط الاستثماري ونمو الاستهلاك. وفي **المكسيك**، من المتوقع أن يؤدي ضعف أنشطة البناء وتباطؤ التعافي في الولايات المتحدة إلى إبطاء سرعة النمو في عام ٢٠١٤ مقارنة بالتنبؤات السابقة. وفي **روسيا**، من المتوقع أن يظل الاستثمار أضعف لفترة أطول، نظراً للتوترات الجغرافية-السياسية. أما النمو في **جنوب إفريقيا** فيتوقع أن يظل بطيئاً بسبب نقص إمدادات الكهرباء والنزاعات العمالية.

مخاطر التطورات السلبية لا تزال مصدراً للقلق

لا تزال مخاطر التطورات السلبية قائمة منذ حدها عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فقد زادت **المخاطر الجغرافية-السياسية** مقارنة بشهر إبريل الماضي، حيث زاد احتمال حدوث ارتفاع حاد في سعر النفط بسبب التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط بينما تستمر المخاطر المتعلقة بأوكرانيا. وفي الأسواق المالية العالمية، يُحتمل أن ترتفع مجدداً أسعار الفائدة الأطول أجلاً، وخاصة إذا ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة على نحو أسرع وأكثر حدة من المتوقع في ظل التقدم في إعادة السياسة النقدية إلى وضعها الطبيعي، كما يُحتمل حدوث تحول في المزاج السائد تجاه المخاطر وانخفاض في علاوات المخاطر الحالية. وفي الاقتصادات المتقدمة الكبرى، يُحتمل حدوث كساد على المدى المتوسط. ففي **منطقة اليورو**، يمكن أن تؤدي

الصددمات المعاكسة - المحلية أو الخارجية - إلى استمرار انخفاض التضخم أو حدوث انخفاضات في الأسعار. وقد تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة - ولا سيما التي تنتم بجوانب ضعف محلية ومكامن خطر خارجية - تفاقماً مفاجئاً في الأوضاع المالية وتحولاً في اتجاه التدفقات الرأسمالية إذا ما حدث تحول في مزاج الأسواق المالية. كذلك يواجه الكثير من الاقتصادات احتمال استمرار العوامل المسببة لضعف النمو إلى المدى المتوسط.

زيادة النمو

مع ضعف النمو العالمي المتوقع للنصف الأول من هذا العام يتأكد أن زيادة النمو الفعلي والممكن يجب أن تظل من الأولويات في معظم الاقتصادات. فبالرغم من ضرورة إدراك دور العوامل المؤقتة في تباطؤ نشاط الاقتصادات المتقدمة الكبرى في الربع الأول من العام، نجد أن زخم الطلب القوي لم يظهر بعد رغم استمرار أسعار الفائدة المنخفضة للغاية وتراجع العوامل الكابحة للتعافي، بما في ذلك قيود الضبط المالي أو تأزم الأوضاع المالية. من ثم ينبغي أن يستمر الطابع التيسيري للسياسة النقدية في كل الاقتصادات المتقدمة الكبرى، وإن كانت آفاق التضخم والتراخي الاقتصادي في ظل السيناريو الأساسي تدعو إلى استعادة الأوضاع الطبيعية بالتدرج في أوقات مختلفة. وينبغي تطويع وثيرة التصحيح المالي وضبط مكوناته بما يحقق الدعم المطلوب لكل من التعافي والنمو طويل الأجل.

وللحد من المخاطر المرتبطة باستمرار أسعار الفائدة المنخفضة والتي تشكل خطراً على الاستقرار المالي، ينبغي استكمال إصلاح التنظيم المالي، وتطوير الأدوات الاحترازية الكلية وتطبيقها على نطاق واسع.

ولا يزال الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تعمل على التكيف مع الأوضاع المالية المتأزمة وارتفاع التكلفة الضمنية لرأس المال منذ مايو ٢٠١٣ وزيادة ضعف مسارات النمو على المدى المتوسط. لكن مكامن الخطر الخارجية وضيق الحيز المتاح أمام تحرك السياسة الاقتصادية الكلية في بعض الحالات يتركز للسياسة الاقتصادية خيارات أكثر محدودية لدعم النمو عند الحاجة. ومما يساعد على بناء حيز للحركة أمام السياسة النقدية بوجه عام أن يتم السماح لأسعار الصرف بالاستجابة لأساسيات الاقتصاد المتغيرة ومعالجة المشكلات المتعلقة بضغط التضخم ومصادقية السياسات حينما وجدت.

وأخيراً، هناك حاجة ملحة للإصلاحات الهيكلية في كثير من الاقتصادات، المتقدمة والصاعدة على حد سواء، لتدعيم النمو الممكن أو الوصول بالنمو إلى مسار أكثر استمرارية.

أوزان تعادل القوة الشرائية في الصيغة المعدلة

بعد أن صدر مؤخرا مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ المعني بالمعايير الجديدة لتعادل القوة الشرائية، تم تحديث تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لأوزان تعادل القوة الشرائية وإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوة الشرائية. ويوثق هذا الإطار انعكاسات هذه التغييرات على وزن الاقتصادات في إجمالي الناتج المحلي العالمي وعلى معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي العالمية والإقليمية الواردة في التقرير.

وتشير تعادلات القوة الشرائية في برنامج المقارنات الدولية إلى عدد وحدات العملة المحلية المطلوب لشراء سلة مقابلة من السلع والخدمات المقومة بإحدى العملات الشائعة (ولكن الدولار لسهولة الطرح)، وهي تعادل، على وجه التقريب، أسعار الصرف التي تشير إلى تساوي القوة الشرائية بين العملة المحلية والدولار الأمريكي. ويتيح برنامج المقارنات الدولية تعادلات القوة الشرائية لسنة معيارية (٢٠١١ في آخر إصدار). وفي غير السنة المعيارية، يتبع الصندوق الممارسات المعتادة التي تقضي باستنباط تعادلات القوة الشرائية عن طريق معدلات التضخم النسبية القائمة على معاملات انكماش إجمالي الناتج المحلي^١. وتشكل تعادلات القوة الشرائية هذه الأساس الذي يستند إليه إجمالي الناتج المحلي المحسوب بتعادل القوة الشرائية والأوزان التي ترد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتستخدم الأوزان لحساب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الإقليمي والعالمي وغير ذلك من مجملات القطاع العيني، بما فيها التضخم.

الجدول ٢: التصنيفات حسب مجموعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وأصبتها في إجمالي الناتج المحلي الكلي، ٢٠١٣ (% من المجموع للمجموعة أو العالم)

دولار أمريكي	الفرق	برنامج المقارنات الدولية ٢٠٠٥		برنامج المقارنات الدولية ٢٠١١		العالم	الفرق	العالم
		الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات المتقدمة			
٦٠,٨	٥,٨٢-	١٠٠٠	٤٩,٤	١٠٠٠	٤٣,٦	١٠٠٠	٣٦	الاقتصادات المتقدمة
٢٢,٥	٢,٦٥-	١٩,١	٣٨,٧	١٦,٥	٣٧,٨	١٦,٥	١٨	الولايات المتحدة
١٧,٢	١,٤٨-	١٣,١	٢٦,٦	١٢,٢	٢٨,٠	١٢,٢	١٨	منطقة اليورو
٦,٦	٠,٧٧-	٥,٤	١٠,٨	٤,٦	١٠,٥	٤,٦	١٠,٥	اليابان
٣,٤	٠,٤٥-	٢,٧	٥,٥	٢,٣	٥,٢	٢,٣	٥,٢	المملكة المتحدة
٢,٤	٠,٢٥-	١,٧	٣,٥	١,٥	٣,٤	١,٥	٣,٤	كندا
٨,٨	٠,٨٠-	٧,٣	١٤,٨	٦,٥	١٥,٠	٦,٥	١٥,٠	اقتصادات متقدمة أخرى
٤٦,٢	٤,٦٣-	٣٧,٤	٧٥,٧	٣٢,٨	٧٥,٢	٣٢,٨	٧	للتذكير اقتصادات متقدمة كبرى
٣٩,٢	٥,٨٢	٥٠,٦	١٠٠,٠	٥٦,٤	١٠٠,٠	٥٦,٤	١٥٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,٧	٠,٦٩	٤,٢	٨,٢	٤,٩	٨,٦	٤,٩	١٢	كومنولث الدول المستقلة
١٨,٤	٢,٧٠	٢٦,٠	٥١,٣	٢٨,٧	٥٠,٨	٢٨,٧	٢٩	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٦	٠,٠٦	٣,٣	٦,٦	٣,٤	٦,٠	٣,٤	١٣	أوروبا الصاعدة والنامية
٧,٩	٠,٠٣	٨,٧	١٧,٢	٨,٧	١٥,٥	٨,٧	٣٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤,٥	٢,١١	٥,٧	١١,٢	٧,٨	١٣,٨	٧,٨	٢٢	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٢,١	٠,٢٣	٢,٨	٥,٥	٣,٠	٥,٣	٣,٠	٤٥	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٠	٠,١٩	٢,٨	٥,٥	٣,٠	٥,٢	٣,٠	٥,٢	للتذكير البرازيل
١٢,٧	٠,٣٨	١٥,٥	٣٠,٦	١٥,٩	٢٨,١	١٥,٩	٢٨,١	الصين
٢,٥	٠,٨٤	٥,٨	١١,٥	٦,٧	١١,٨	٦,٧	١١,٨	الهند
٢,٨	٠,٥١	٢,٩	٥,٨	٣,٤	٦,١	٣,٤	٦,١	روسيا
٠,٥	٠,٠٣-	٠,٧	١,٣	٠,٧	١,٢	٠,٧	١,٢	جنوب إفريقيا

المصادر: برنامج المقارنات الدولية (ICP)، ملخص النتائج والاستنتاجات لعام ٢٠١١، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تظل الخانات بالأزرق (الأحمر) حين تكون الأضحية من إجمالي الناتج المحلي العالمي القائمة على برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ أعلى (أدنى) مقارنة بالأضحية القائمة على برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥.

ومع ذلك، فإن الوزن القائم على تعادل القوة الشرائية ما هو إلا مقياس واحد من مقاييس الأهمية النظامية النسبية لأي اقتصاد في الاقتصاد العالمي. وعندما توزن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على أساس إجمالي الناتج المحلي القائم على أسعار الصرف السوقية، يمثل نصيب هذه الاقتصادات أقل من ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وهو ما يعكس قوتها الشرائية المحدودة نسبيا في الأسواق الدولية. فعلى سبيل المثال، يقدر نصيب الصين والهند بنسبة ١٦% و ٦,٧%، من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠١٣ على أساس تعادل القوة الشرائية، ولكن هذه النسبة تبلغ ١٢,٧% و ٢,٥% فقط بسعر الدولار الجاري (العمود الأخير على الجانب الأيمن في الجدول ٢).

^١ راجع دراسة Angus Deaton and Bettina Aten, "Trying to Understand the PPPs in ICP2011: Why Are the Results So Different?" NBER Working Paper No. 20244 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research, 2014)، للاطلاع على تفاصيل الفروق بين مسحي الأسعار الأساسيين لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١.

^٢ لاحظ أن توقعات النمو العالمي والإقليمي في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو ٢٠١٤ غير قابلة للمقارنة مع توقعات عدد إبريل ٢٠١٤ المنشور من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نظرا للتغيرات في الأوزان الأساسية.